

Distr.: General
17 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 16 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 16 تموز/يوليه 2020 موجهة إليكم من محمد دانا،
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) راضية بيلجي كوتشيبيت غريا

نائبة الممثل الدائم

القائمة بالأعمال



مرفق الرسالة المؤرخة 16 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 10 تموز/يوليه 2020، الموجهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني في نيويورك، والتي عممت أيضا باعتبارها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (S/2020/689). وأمام التحريف والتشويه الصارخين للحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بقبرص في الرسالة المذكورة، أشعر بأنني مضطر إلى توجيه انتباهكم إلى الاعتبارات التالية للجانب القبرصي التركي.

وأود أن أذكر الممثل القبرصي اليوناني، في البداية، بأن نظرية الإدارة القبرصية اليونانية في قبرص هي، وظلت دائما، الإدارة القبرصية التركية، وليس تركيا.

وقد أصبح علامة تجارية للسياسة الرسمية القبرصية اليونانية اختلاق "حقائق تاريخية وقانونية" لمواصلة حملتها الدعائية الرامية إلى تضليل المجتمع الدولي من خلال تصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة "احتلال". ومن الأهمية بمكان توضيح أن أيًا من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص لا يصف الوجود المشروع والمبرر لتركيا الضامنة في الجزيرة بأنه "احتلال". والواقع أن تركيا، وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام 1960، اضطرت إلى التصرف في أعقاب محاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والمتعاونون معه من القبارصة اليونانيين بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان والقضاء التام على الشعب القبرصي التركي.

وخلافا لما يدعيه الممثل القبرصي اليوناني، فإن الشريك القبرصي اليوناني هو الذي طرد ممثلي القبارصة الأتراك بالقوة من جميع أجهزة جمهورية قبرص عام 1960 واختطف دولة الشراكة. وخلال السنوات من عام 1963 إلى عام 1974، وهي فترة اختار الممثل القبرصي اليوناني مرة أخرى، بشكل ملائم ومنتظم، تجاهلها، شارك القبارصة اليونانيون، بمساعدة اليونان وبتشجيع منها، في حملة تطهير عرقي ضد القبارصة الأتراك، تعرف باسم خطة أكريتاس، بهدف نهائي هو تحقيق "إينوسيس" (ضم الجزيرة إلى اليونان). والواقع أنه كان هذا العنف الواسع النطاق هو الذي استلزم قيام مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي.

وفيما يخص الادعاء المتعلق بالتراث الثقافي والديني في شمال قبرص، أود أن أؤكد أن الجانب القبرصي التركي، رغم موارد الضئيلة، يحمي ويحافظ على التراث الثقافي والديني في شمال قبرص، النابع من الثقافات المتنوعة والغنية فضلا عن الحضارات التي شهدتها الجزيرة على مر التاريخ. وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي التركي لحماية التراث الثقافي في شمال قبرص والمحافظة عليه، بغض النظر عن أصله، ما فتئ يشارك بنشاط في أعمال اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي ويسهم فيها مساهمة بناءة؛ وهي مثال بارز لما يمكن أن ينجزه الجانبان من خلال التعاون لما فيه خير الشعبين.

أما الإدارة القبرصية اليونانية، فما فتئت تنتهج، منذ عام 1963، سياسة تتمثل في القضاء على جميع آثار التراث التركي الإسلامي لقبرص. فخلال الفترة من عام 1963 إلى عام 1974، دمر القبارصة اليونانيون مساجد وأضرحة وأماكن مقدسة أخرى في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة. وفي الآونة الأخيرة، أشارت الدراسات الميدانية التي أجراها خيراؤنا والمعلومات التي جُمعت من القبارصة الأتراك الذين زاروا جنوب قبرص إلى أنه من بين أكثر من 130 مسجدا في جنوب قبرص، تُرك 32 مسجدا لتتهدم، بينما توجد غالبية المساجد المتبقية في حالة بالغة السوء. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الممتلكات الثقافية المنقولة

من هذه الآثار، أي المئات من مخطوطات القرآن الكريم، وسجادات الصلاة، ومكاتب قراءة القرآن الكريم، وقطع من الأيقونات الإسلامية، قد دُمرت أو نُهبت.

وفي ظل هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات التشهيرية التي أبدتها الممثل القبرصي اليوناني تجاه الجانب القبرصي التركي وتركيا لا تثبتها الحقائق القانونية والتاريخية التي تتعلق بالجزيرة. ولذلك، بدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها للجانب القبرصي التركي، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى إحداث بيئة من عدم الثقة والعداء بين شعبي الجزيرة، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يوجه جهوده نحو تهيئة مناخ يفضي إلى التعاون بين الجانبين، على النحو الذي تمت الدعوة إليه أيضا في تقارير الأمين العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص